السكان في العراق

الدكتور نورى خليل البرازى

قبل أن نمضى فى البحث عن السكان فى العراق يجدر بنا أن نضع تحديدا مبدئيا لهذا الموضوع الذى نتناوله ، فنحن نعنى بهذا الموضوع الذى نحن بصدد الكلام عنه دراسة السكان من جانبين رئيسين : لاول يتعلق بالنمو والتوزيع وانماط المعيشة من مناطق العراق المختلفة بعضها عن بعض جغرفيا وعلاقة هذه المظاهر الثلاثة بالبيئة الطبيعية لكل أقليم من هذه الاقاليم[1] وأثرها فى الحياة الاقتصادية والاحوال الاجتماعية لان هذين العاملين الاخيرين يلعبان دورا هاما فى نمو السكان وتوزيعه وطبعه بطابع اجتماعى خاص • اما الجانب الثانى فهو معرفة مدى أهمية السكان كعامل فى الانتاج الاقتصادى ذلك الانتاج الذى تظهر آثاره لاول مرة فى درجة استغلال المصادر الطبيعية وتسخيرها وتحويلها الى موارد اقتصادية بينما فى المرحلة الثانية يبرز أثر القدرة فى الوحدة الانتاجية ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى زيادة الدخل القومى الذى تنعكس نتائجه فى رفع المستوى الاقتصادى العام للاقليم وبالتالى تحسن المستوى المعاشى للفرد •

ان هذه الحقائق تصبح بديهية لا تقبل الجدل اذا ما أدركنا مكانة الانسان بالنسبة للبيئة الطبيعية من جهة وللمظهر الاقتصادى فى الاقليم من جهة أخرى • ان الانسان هو الذى يلعب الدور الفعال فى تطوير مصادر البيئة الطبيعية المكونة من الارض والماء والمناخ والمعادن والنباتات الطبيعية والقوى الطبيعية الاخرى وتسخيرها وتحويل هذه الطاقات بواسطة مجهوده العضلى والفكرى والفنى الذى يتمتع به دون سواه من المخلوقات الحية

---

(١) المقصود هنا بلفظة « الاقاليم » تقسيم العراق الى أقاليم أو مناطق جغرافية ثانوية تتكون من السهل الرسوبى ، والمنطقة الجبلية العالية ، والمنطقة شبه الجبلية ، والهضبة الصحراوية •

الاخرى الى منتوجات لم تكن موجودة من قبل ليتسنى له استخدامها في سدّ حاجاته الامر الذى يضمن له عيشا هنيئا وحياة سعيدة يسرة ، ومن غير الانسان كأداة عاملة لا يمكن الوصول الى مثل هذه الحياة الرغيدة ، ولاثبات أثر الانسان فى هذا المضمار نود أن ندلى بالادلة التى تثبت ذلك • ان خير برهان على هذا هو الاختلاف فى انماط الحياة ومظهر الحضارات بين المجتمعات المعاصرة التى قطعت شوطا فى مستواها العلمى والفنى وتلك التى لا تملك من هذه المظاهر شيئا او تملك البعض منها او التى لا تزال فى طريقها اليها ، لم يقف الدليل عند هذا الحد انما يظهر الفرق أكبر وضوحا عندما نستعرض ألحياة ونوعها فى المجتمعات التاريخية القديمة التى كان يحياها الانسان الغابر وبمقارنتها بنوع الحياة التى يتمتع بها الانسان المعاصر وخاصة فى البيئات المتقدمة حضاريا حيث نلاحظ ن التباين شاسع بين مظهر الحياتين حتى ليحدو بنا القول بأنه ليس بالامكان المقارنة بين حضارة العصرين او بكلمة أخرى يصعب الموازنة بين مجهودى الانسان القديم والمعاصر وذلك لعظم الفرق بين المستويين حتى ليصح القول بأن الفرق بينهما يضاهى الفرق ما بين الثرى والثريا •

أصل السكان :

ان لمحة سريعة الى موقع العراق الجغرافى المتاخم لايران من الشرق وآسيا الصغرى من الشمال ذلكما القطران اللذان تمتد وراءهما اراضى آسيا الفسيحة التى تمتاز بمناطق مختلفة بطبيعتها الجغرافية وبأجناسها البشرية ، ومن الغرب تحفه الصحراء العربية التى تنتهى من الشمال الغربى بأقاليم حوض البحر الابيض المتوسط ومن الجنوب الغربى بداخلية بلاد العرب أما من الجنوب فيربطه الخليج العربى بأقاليم الشرق الاقصى • ان من يستعرض تاريخ السلالات البشرية التى مثلت أدوارها على تربة هذا الاقليم يدرك تماما الدور الذى لعبه هذا الموقع الجغرافى • لقد تعاقبت على أرضه موجات بشرية مختلفة فى تكوينها الجنسى وفى مستوياتها الثقافية

ولكن ما لبثت هذه الاقوام الداخلة الى هذا الوادى المكشوف مسرحه أمام الموجات البشرية فى العصور التاريخية المختلفة ان تنصهر على صعيده وأن تأخذ فى النهاية طابعا جنسيا متميزا وصفا ت ثقافية واجتماعية معينة • ان وادى الرافدين كان ولا يزال مشهورا بسهوله الواسعة المستوية ومياهه الوفيرة وبتربته الرسوبية الخصبة وبمناخه الملائم لمعظم المحاصيل الزراعية الامر الذى أدى الى اجتذاب الموجات البشرية التى عمرته وخاصة الغازية منها حيث كانت تفد اليه بين فترة وأخرى غير أنها كانت تنصهر بين سكانه حتى تصبح عنصرا من عناصره الاصلية ولكن ما تلبث أن تنتهى الموجة الاولى حتى تأتى اليه الاخرى وهكذا دواليك حتى تركت هذه الاقوام آثارها بارزة فى المميزات الانثروبولوجية او الثقافية او الاجتماعية او الدين •

فى ضوء هذه المعلومات يمكن أن نميز بين مجموعتين بشريتين مختلفتين كانت قد دخلتا وادى الرافدين على شكل موجات فى ادوار تاريخية متفاوتة • تتكون المجموعة الاولى من الجنس الالبى التى يطلق عليها الانثروبولوجيون « السلالة العريضة الرأس » ذات بنية جسمية ضخمة وأنف مقوس سميك بينما تعرف المجموعة الثانية بسلالة البحر الابيض المتوسط أو بالسلالة السمراء ذات بنية نحيفة تميزها عن غيرها من السلالات البشرية الاخرى • تتضمن المجموعة الاولى أقواما مختلفة نقتصر هنا على المشهور منها كالجماعات التى انحدرت من المناطق الجبلية نحو سهول العراق ومن أشهرها جماعة السومريين التى سكنت سهل العراق الرسوبى حيث أقامت أول حضارة زراعية لا فى العراق فحسب بل فى العالم وقد اتفق معظم الباحثين على أن موجة السومريين تسللت الى سهل العراق الجنوبى من موطنها الاصلى فى جبال عيلام حوالى الالف الثالث قبل الميلاد ، وقد تلت هذه الموجة موجات أخرى عريضة الرأس وكان على رأسها الحيثيون الذين جاءوا من آسيا الصغرى فى ٨٠٠ر١ق•م• وقد اعقبتهم موجة العيلاميين من الهضبة الايرانية وعلى أثر هذه دخلت موجات أخرى أحدث فى هجراتها وكانت كلها تدخل

من الشرق والشمال مثل الفرس الذين دخلوا العرق وأقاموا امبراطوريتهم التى اتخذت العراق مركزا سياسيا لها حتى أيام الفتح العربى الاسلامى وآخر هذه الموجات الغازية كانت الموجة المغولية فى منتصف القرن الثالث عشر وبعدها دخل العثمانيون حيث طالت اقامتهم فى العراق حتى دخول الانكليز فى عام ١٩١٧-١٩١٨ ، ومن الملاحظ ان هذه الاقوام تركت آثارها واضحة فى السكان حتى يومنا هذا •

أما اذا انتقلنا الى المجموعة الثانية التى تتمثل فيها ميزات سلالة البحر الابيض المتوسط (الساميون والعـرب) فنجدها تتـكون من عدة موجات دخلت الوادى على شكل دفعات متعاقبة كان اولها جماعة العموريين الذين يقال انهم جاءوا من جهات فلسطين فى الفترة الممتدة ما بين ٢٥٢٣-٢٧٥٠ ق•م• وقد عرفوا بعد توطنهم فى العراق بالاكديين وكان موطنهم الفرات الاعلى بينما كان السومريون فى المناطق الجنوبية وعلى أثر هذه المجموعة دخلت الموجات السامية الاخرى مثل الآراميين والعرب قبل الاسلام وبعده من داخلية شبه الجزيرة العربية وكانت آخر هذه الموجات وأكبرها تأثيرا الموجة العربية التى دخلت فى صدر الاسلام حوالى ٦١٥ ب• م•

لقد اختلطت هذه الموجات المختلفة فى سلالاتها الجنسية وفى مواطنها الاصلية التى نزحت منها فوق مسرح هذا الوادى حتى كونت فى النهاية شعبا واحدا ذا طابع جنسى متميز ولـكن لا تزال بعض المؤثرات الجنسية واللغوية تدل على الاصول التى انحدرت منها بعض الجماعات نتيجة لاختلاف عوامل البيئة المحلية التى توطنت فيها بعض هذه الموجات التى لم تتح لها الفرصة لتندمج مع غيرها اندماجا كليا فمثـلا فى منطقـة السهول نجد أن السكان يحملون صفات سلالة البحر الابيض المتوسط وذلك لتغلب مميزات الموجة العربيـة الاخـيرة التى سادت فى هذه المنطقة على سواها من المجموعات الاخرى التى سبقتها حتى استطاعت ان تصبغ السكان بطابعها وهذا واضح من المؤثرات الانثروبولوجية واللغوية والاجتماعية التى تسود سكان سهل العراق الاوسط والجنوبى بينما فى المنطقة الجبلية العالية نجد الطابع الجنسى

السائد بين السكان هو صفات السلالة الالبية العريضة الرأس التى استطاعت المحافظة على تلك المميزات نتيجة عزلتها فى المنطقة الجبلية التى قللت أمامها فرصة الاختلاط مع الموجات السامية والعربية • اما المنطقة الثالثة شبه الجبلية فهى منطقة انتقالية تتمثل فى سكانها مؤثرات كلتا السلالتين الالبية والسمراء وعليه تعتبر منطقة اختلاط بالاضافة الى انتشار مجموعة التركمان الذين يحملون بعض الصفات المغولية •

فى ضوء هذا التوزيع الجنسى للسكان يمكن أن ندرك مدى تأثير البيئة الطبيعية وخاصة العامل الطوبغرافى منها فى تكتل السكان ودرجة اختلاطهم ومدى انصهارهم مع بعضهم ، فيلاحظ من هذا ان جماعة الاكراد التى سكنت الاقليم الجبلى استطاعت المحافظة على صفاتها الانثروبولوجية واللغوية بسبب عزلتهم بينما المجموعة الثانية التى تسكن السهول وهى المجموعة العربية فقد تمكنت من اشغال جميع المناطق السهلية الامر الذى ساعدها على الاختلاط بالسكان القدامى للاقليم حتى تمت لهم الغلبة فى صهر تلك المجموعة البشرية وطبع سكانها بالصفات الجسمية واللغوية والاجتماعية والدينية ، أما المنطقة الثالثة (شبه الجبلية) فهى كما قلنا تمثل منطقة اختلاط لاجناس ثلاث هى العريضة الرأس كالاكراد والمغولية كالتركمان والعرب المنحدرين من سلالة البحر الابيض المتوسط •

نمو السكان فى العراق وتوزيعهم :-

يصعب على الباحث الحصول على الارقام الصحيحة التى تبين عدد نفوس العراق فى الاحصاءات القديمة المتعاقبة وهذا ناتج عن اوضاع العراق السياسية غير المستقرة لانه كان يخضع لسلطات أجنبية مختلفة وكان معظمها سلطات لا مركزية لم تكترث بشؤون الاقليم ومصالحه الحيوية ولذلك أصبح من الصعب الحصول على الارقام اما لعدم وجود احصاء واذا وجدت فانها تقديرية فى تلك الفترات التاريخية الغابرة الا اذا استثنينا بعض التخمينات التى هى فى الحقيقة غير دقيقة ولكنها تعطى فكرة عامة تقريبية عن اتجاه

السكان وعددهم ومن أهم تلك التخمينات ما يأتى :ـ

(١) التخمينات التى أجريت من قبل سلطات الاحتلال البريطانية فى عام ١٩١٩ وقد قدرت بموجبه نفوس العراق بحوالى ٢٨٢ر٨٤٩ر٢مليونا[٢] ولا يدخل ضمن هذا العدد القبائل البدوية ولا المهاجرون الى العراق فى الحرب العالمية الاولى .

(٢) فى عام ١٩٣٥ كانت اول الاحصاءات التى أجريت من قبل مديرية النفوس العامة وكانت أيضا على أساس التخمينات وبموجبها بلغ عدد السكان ٤٥٦ر٥٦٠ر٣ مليونا .

(٣) كان عام ١٩٤٧ أول احصاء قامت به مديرية النفوس العامة على أسس احصائية حديثة وهو بالنسبة للتخمينات السابقة يعتبر اكثر صحة ولكن من الناحية الواقعية يعتبر أيضا غير دقيق وقد بلغ عدد السكان فى هذه المرحلة الاحصائية ١٢٢ر٨١٤ر٤ مليونا .

(٤) فى عام ١٩٥٧ وهو آخر احصاء يمكن الاعتماد عليه الى حد ما ولكن النقد الوحيد الذى يوجه اليه هو عدم تطبيق هذا التعداد على القبائل البدوية ونصف البدوية التى لا يزال التخمين هو الطريقة المتبعة فى احصائهم وقد بلغت نفوس العراق بموجبه ١٠٩ر٥٣٨ر٦ مليونا .

فى ضوء هذه التعدادات يمكن تلخيص الاسباب التى كانت تؤدى الى عدم الحصول على احصاءات دقيقة للسكان بما يأتى :

(١) ان السبب الاول هو رواج الفكرة القديمة التى كانت عند معظم السكان وخاصة فى الريف والتى فحواها ان الحكومة تحصى السكان لغرض جباية الضرائب منهم او لأخذ الاشخاص المتخلفين عن الانخراط فى الخدمة العسكرية وهى فكرة منحدرة منذ العهد العثمانى ولذلك كانوا يمتنعون عن التسجيل او يدلون بمعلومات مغلوطة من حيث تسجيل الاناث ذكورا او تسجيل الاعمار على غير حقيقتها وغيرها من المعلومات الاخرى المتعلقة بهذا الموضوع .

---

(٢) الدكتور أحمد سوسه (فى رى العراق « نهر الفرات ») ١٩٤٥ . ص ٣٦ .

(٢) السبب الثانى يتعلق بجهل المواطنين وذلك لعدم ادراكهم الغرض الحقيقى من التعداد وبسبب ذلك كان الكثير منهم يمتنع عن التسجيل •

(٣) ان الكثير من القرويين يجهل عمره وكثيرا ما نلاحظهم يقرنون ولاداتهم بحادث من الحوادث التاريخية المحلية وبناءا على جهلهم هذا كان البعض يعطى المعلومات مغلوطة او ناقصة لذلك نلاحظها تظهر فى نتائج التعدادات كالمجموع العام للسكان او فى عدم التوازن الطبيعى بين عدد الذكور والاناث من جهة وبين فئات السن المختلفة من جهة أخرى •

(٤) هناك مشكلة البدو التى تعد من الامور التى لم يتوصل الاحصاء الى حلها لان هذه المجموعة من السكان لا تزال تمتنع عن الادلاء بالمعلومات الحقيقية المتعلقة بالتعدادات الامر الذى اضطر السلطات المسؤولة الاكتفاء بالتخمين الذى نتائجه تبعد كل البعد عن الحقيقة الواقعية المتعبة فى طريقة الاحصاء •

أما ما يتعلق بنمو السكان فى الفترة الواقعة ما بين ١٩١٩-١٩٥٧ وهى مدة تبلغ ٣٨ عاما لوحظ فى اثنائها ان عدد السكان آخذ فى الزيادة التدريجية ولكن نسبة الزيادة فى عشرين السنة الاخيرة كانت أكبر حيث تنوف على ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك • اذا ما دققنا فى الاسباب التى أدت الى هذه الزيادة أمكن تعليلها بالتطور الاقتصادى اولا وبتقدم الوسائل الاجتماعية ثانيا • ان الزيادة الحاصلة فى عدد السكان من احصاء الى آخر معناه زيادة الولادات التى بلغت نسبتها فى العراق (٥٠) بالالف ولكن نسبة الوفيات المرتفعة التى بلغت ٣٠ [٣] بالالف حددت الزيادة الطبيعية البالغة ٢٠ بالالف أو ما يعادل ٢٪ • استنادا الى هذه النتائج يؤمل فى المستقبل ان تقل نسبة الوفيات ومعناه سترتفع نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان • ان من العوامل المباشرة لهذه الزيادة هو التقدم الاقتصادى ايتمثل فى المظاهر الآتية :-

---

(3) Adams, Doris, G: "Current Thends in Iraq. Middle East Joun. (1956). pps. 151-165.

(١) تطور المظهر الزراعى فى العراق خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩١٩-١٩٥٧ .

(٢) تحسن الوضع الصناعى والتجارى فى خلال نفس الفترة الموما اليها أعلاه .

ففى حالة العامل الاول نجد تحسنا ملموسا كان قد طرأ على تغيير الاساليب الزراعية القديمة ولو بدرجة محدودة حيث انعكست آثار ذلك فى زيادة الاراضى المزروعة ومما يؤكد ذلك هو زيادة المساحات المزروعة التى تبلغ حاليا ١١٫٢٧٠٫٠٠٠ مشارة بينما قدر هذا الرقم فى عام ١٩١٣[٤] حسب التخمينات التى أجرتها السلطات العثمانية بمقدار ١٫٤١٨٫٠٠٠ مشارة . تعتبر هذه الاحصاءات خير دليل بل وأصدق صورة عن الحياة الزراعية فى العراق خلال الـ (٤٧) عاما الاخيرة . لم يقتصر الوضع على اتساع المساحات المزروعة فقط انما يشمل الزيادة فى وحدة الارض الانتاجية بسبب استخدام الطرق الزراعية الحديثة من النواحى الفنية والتخصص والادارة واستعمال الآلات الميكانيكية على اختلاف انواعها تلك الاساليب التى كان يفتقر اليها الفلاح العراقى والتى لا يزال العدد الكبير منهم بحاجة الى استخدامها ، ومما يعزز هذا القول فتح المشاليع الزراعية التى تعد من أهم مقومات التطور الزراعى ولا ننسى عاملا مهما آخر كان يسير الى جانب هذه المشاريع هو توزيع الملكية الصغيرة الذى بدأ منذ عام ١٩٥١ وقد اتسع مجال هذا النظام عندما جاء دور تطبيق نظام الاصلاح الزراعى ذلك النظام الذى قضى على نظام الاقطاع وزاد من دخل الفرد وخاصة فى الريف الذى تقدر نسبة سكانه حوالى ٦٧٪ من مجموع سكان العراق . ومما شجع المشروع الزراعى على اتساع تحسين الوضع المالى فى العراق بعد استغلال البترول فى عام ١٩٢٧ ذلك الاستغلال الذى أخذ يزداد فى السنوات التى تلت ذلك التاريخ حتى بلغت نسبة مدخولات العراق

---

(٤) فائق صبرى : (الجغرافية الاقتصادية فى تركيا) ١٩١٣ .

منه ٥٠٪ فى عام ١٩٥١ وقد خصص ٧٠٪ من هذا الدخل لتطوير المشاريع الاقتصادية وخاصة الزراعية منها ومعنى ذلك ان ٧٠٪ من مجموع عائدات البترول البالغة ٤٧٫٥٠٩٫٦٥٥ دينارا فى عام ١٩٥٦ كانت قد خصصت لانشاء المشاريع الزراعية ، أما الصناعية التى يشتغل فيها حوالى ٦٪ من مجموع السكان والتجارة التى تحتل مكانة اكبر من الصناعة حيث تبلغ نسبة المشتغلين بها حوالى ٨٪ فهى المظهر الآخر الذى أخذ طريقه نحو التقدم • اننا نجد أن آثار هذا التطوير الاقتصادى ينعكس فى الوسائل الاجتماعية المتمثلة فى النواحى الطبية كتأسيس المستشفيات وكثرة أصحاب المهن الطبية والمشاريع المتعلقة بتنقية مياه الشرب والاضاءة فى كثير من المدن الصغيرة من العراق تلك الوسائل التى تحافظ على مستوى صحى أعلى مما كان عليه فى العهود الماضية ، والى جانب ذلك انتشار التعليم الذى عم ارجاء القطر عن طريق اقامة المعاهد العلمية والمدارس ودار الاذاعة والصحف فى أصغر مناطق السكن العراقية وكذلك تأسيس مساكن صحية فى مناطق متعددة ، يضاف الى هذه الاصلاحات كلها اقامة شبكة من طرق المواصلات البرية التى لها أهميتها الكبرى فى اصلاح الاقليم • لقد ظهر أثر تلك العوامل فى النمو والزيادة الطبيعية للسكان كما أشرنا اليه سابقا فى بحثنا هذا •

توزيع السكان :

ان العدد الذى يسكن العراق حاليا قليل بالنسبة الى وفرة مصادر الاقليم الطبيعية والى سعة مساحة أرضه الصالحة للزراعة • لقد وجد أن كثافة السكان تصل الى ١٥ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد حسب احصاء ١٩٥٧ ، ان هذه الكثافة قليلة اذا ما قورنت بكثافة السكان فى الاقطار المجاورة ففى سوريا تبلغ الكثافة ٢٠ وفى لبنان ١٢٧ وفى تركيا ٣٠ وفى ايران ٢٠ ، أما اذا ما قورنت بكثافة الاقطار الاخرى من العالم فنجد العراق يتخلف عنها كثيرا ، ففى بريطانيا تصل الكثافة ٢١٠ وفى بلجيكا ٢٨٦

وفى هولندة ٣٢٠ • هذا ما يتعلق بمعدل الكثافة فى العراق ، أما كثافة السكان بالنسبة للاراضى القابلة للزراعة فهى تزيد عن ذلك اذ تقدر بحولى ٥ر٥٤[٥] نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد ، وكذلك تختلف كثافة السكان فى العراق من منطقة لاخرى تبعا لاختلاف عوامل البيئة الطبيعية والثقافية التى يمكن تلخيصها بما يأتى :ـ

(١) الموقع الجغرافى •

(٢) طوبغرافية الاقليم ونوع المناخ السائد فيه •

(٣) الموارد المائية ودرجة توفرها •

(٤) التربة •

(٥) المواصلات •

(٦) العوامل الثقافية المختلفة (ويدخل ضمنها المراكز الادارية والتجارية والثقافية للمنطقة) •

استنادا الى هذه العوامل يمكن أن نصنف العراق من حيث الكثافة الى أقاليم متباينة كما يأتى :ـ

١ ـ سهل العراق الرسوبى :

يمتاز هذا الاقليم بموقعه الجغرافى الذى يصله من الجهة الغربية بأقاليم شرقى البحر الابيض المتوسط ومن الشرق بايران وببلاد الخليج العربى عن طريق ميناء البصرة من الجنوب • هذا ما يتعلق بالبلاد المحيطة بالعراق أما بالنسبة لمناطق العراق المختلفة فيعتبر هذا السهل قلبهاوعليه أصبح منطقة جذب تكتل السكان وتركزت معظم المدن الكبيرة والصغيرة والقرى التى أخذت تمثل مراكز للتجميع والتوزيع فيه او بكلمة أخرى أصبحت محطات للحركة التجارية والادارية والثقافية والصحية وتأتى على رأس هذه المراكز مدينة بغداد • أما من حيث وضعه الطوبغرافى وشكل السطح فهو يحتل

---

(٥) مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى العراق تقدر ١٢٠ر٠١٢ كيلو مترا مربعا (٤٨ مليون مشارة) أو ما يعادل ٢٧٪ من مجموع مساحة العراق حسب ما جاء فى تقرير بيورنك (أراضى العراق وأحوال التربة فيها) ١٩٦٠ ص ٦٢ •

أرضا مترامية الاطراف مستوية السطح تقدر مساحتها بحوالى ٩٣٫٠٠٠ كيلومترا مربعا او ما يعادل ٢٠٪ من مجموع مساحة العراق الكلية معظمها قابلة للزراعة ذات تربة رسوبية مشهورة بخصبها من أقدم العصور التاريخية الى يومنا هذا وعليه فهى تعتبر المصدر الاول لقيام الزراعة بينما المورد المائى المتمثل بدجلة والفرات وروافدهما والقنوات المتفرعة منهما والمياه الجوفية الاخرى هى المصدر الثانى ومما يزيد الاقليم أهمية وقوع المنطقة فى اقليم معتدل دفىء ، الامر الذى ساعد على نمو معظم الحاصلات الزراعية ،يضاف الى ذلك وجود شبكة من المواصلات البرية التى تغطى الاقليم والتى تفوق فى درجة تقدمها بقية المناطق الاخرى من العراق ، ويشتد تكتل السكان فى الاقليم الذى نحن بصدد الكلام عنه فى الاراضى الزراعية ويقل فى سواها وعليه نلاحظ من الخريطة رقم (١) ان أكثف المناطق هى النطاقات الممتدة حول مجارى الانهار وقنوات الرى وتقل نسبة التكتل كلما بعدنا عن هذه المجارى المائية ، ويدل احصاء ١٩٥٧ ان عدد سكان الاقليم يبلغ ٤٫٢٨٦٫٠١٤ نسمة او مايعادل ٦٥٫٥٪ من مجموع سكان العراق • واستنادا الى هذه الارقام أمكن معرفة كثافة سكانه البالغة ٥١٫٥ نسمة بالكيلومتر المربع الواحد معظمهم يتركز فى المناطق الوسطى والشمالية من السهل اعتبارا من الخط الممتد من سامراء نحو الجنوب حتى خط العرض الذى يمتد فى منتصف المسافة الواقعة ما بين القرنة ومدينتى العمارة والناصرية والمحصورة ما بين مجرى دجلة والفرات بينما المناطق التى يتبعثر السكان فيها فهى تشمل المنطقة التى تغطى معظمها الاهوار والمستنقعات والتى تمتد الى جنوب خط العرض الذى يمتد ما بين القرنة من جهة العمارة والناصرية من جهة أخرى ، وكذلك الحال فى نطاق السهل المروحى الواقع ما بين ايران من الشرق وحوض دجلة من الغرب والممتد ما بين نهر ديالى من الشمال وخط العرض الواقع ما بين العمارة والحدود الايرانية من الجنوب • فى هذين المنطقتين الاخيرتين تنتشر بعض مراكز السكن الصغيرة والقرى وتقل المراكز الكبيرة وخاصة المدن وان من أهم الجهات ازدحاما بالسكان المناطق الواقعة حول المجارى المائية (الگلالات) القادمة

من المرتفعات الايرانية نحو حوض دجلة فى حالة السهل المروحى أما منطقة الاهوار فتنتشر القرى بالقرب من حافات او فى جزر تتناثر وسط الاهوار وتقدر كثافة السكان فى هذه المنطقة بالنسبة لعدد نفوسها ومساحتها البالغتين ٢٧٢ر٦٠٧ نسمة و ٢٩ر٤٠٤ كيلومترا مربعا على التوالى بحوالى ٩ر٥ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد بينما فى حالة السهل المروحى الذى يبلغ نفوسه ٩٦ر١٢٠ نسمة ومساحة قدرها ٢٣ر٣٣٠ كيلومترا مربعا فان الكثافة تقدر بأربع نسمات فى الكيلومتر المربع الواحد • يستدل من هذه الكثافات المتفاوتة ان عدد السكان يقل فى المنطقتين الاخيرتين تبعا لقلة مراكز السكان وكثيرا ما تنعدم فى بعض الجهات وذلك بسبب انتشار الاهوار فى المنطقة الاولى الامر الذى وجه السكان الى حرفة الصيد فى الاهوار من ناحية والى زراعة الرز التى تعتبر العمود الفقرى الاقتصادى من الناحية الاخرى لهذه المجموعة البشرية من الناس ، أما المنطقة الثانية

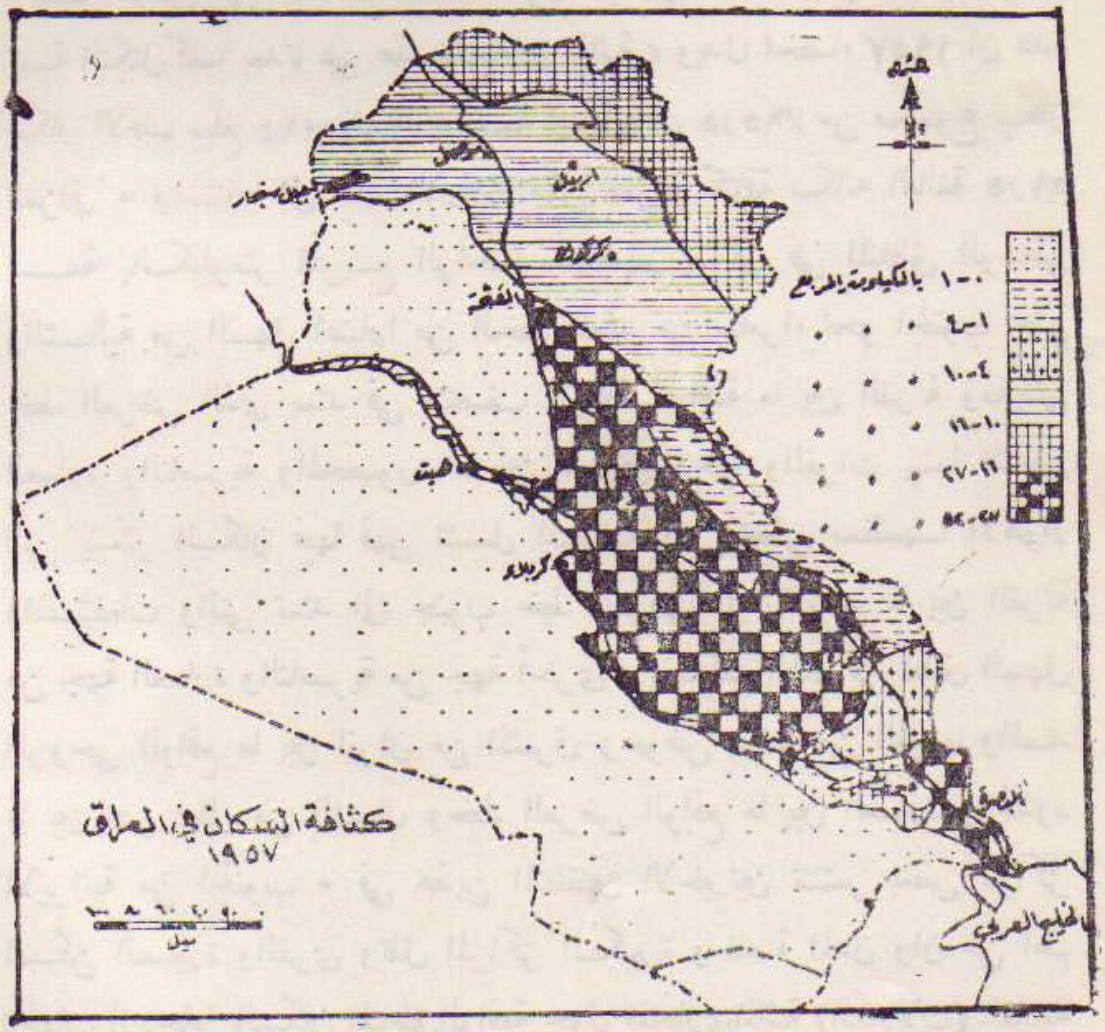

فان قلة السكان فيها يعلل بعدم وجود المصادر المائية الكافية الامر الذى أدى الى تناثر بعض القرى حول المجارى المائية الصغيرة المنحدرة من المرتفعات الايرانية او حول بعض العيون والآبار التى تستفيد منها الجماعات البدوية التى تسكن هذا النطاق من العراق مثل شمر طوكة وبنى لام •

٢ ـ المنطقة الجبلية العالية :

ان خريطة رقم (١) تبين كثافة السكان فى مناطق العراق المختلفة ، ففى حالة المنطقة الجبلية العالية التى تقدر مساحتها بحوالى ٣٧٠ ر٢٣ كيلو مترا مربعا او ما يعادل ٥٪ من مساحة العراق ، و ١٢٤ر٦٤٢ نسمة تبلغ كثافة السكان فيها ٢٧ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد وتعتبر المنطقة الثانية فى درجة الكثافة بعد السهل الرسوبى • فى الواقع ان الكثافة هنا ترجع الى أن مساحة هذه المنطقة الجبلية صغيرة بالنسبة لانتشار مراكز السكن فى معظم انحاء الاقليم وكذلك الى تنوع طوبغرافيته المكونة من سهول وأحواض وأودية ومرتفعات أكسبت هذه البيئة تباينا فى امكانياتها ومصادرها الطبيعية الامر الذى أدى الى تجمع مراكز السكن على اختلاف أحجامها فى مناطق السهول والاحواض بالقرب من الموارد المائية وفى الاراضى الزراعية الصالحة أما الاودية والسفوح فهى المناطق الاخرى التى تغطيها غابات أشجار الفاكهة المجففة التى تكتلت حولها مجموعات أخرى من السكان بينما المناطق المرتفعة الواقعة فى أقصى الشمال الشرقى فهى بيئة المراعى التى تعتبر موطن الجماعات الرعوية المتنقلة (الحركات الفصلية الرأسية) التى تعيش على تربية الماشية والاغنام والماعز فيها • بالرغم من وجود الامكانيات الطبيعية فى هذا الاقليم الا أن هناك مصاعب تتعلق بالموقع الجغرافى والوضع الطوبغرافى اللذين انعكست آثارهما فى عدم وجود شبكة منظمة من المواصلات تقوم بربط الاقليم بالمناطق المجاورة الامر الذى ترتب عليه عزل هذا الاقليم الجبلى وجعله منطقة طرد بدل من أن تكون منطقة جذب وقد ظهر ذلك واضحا فى عدم تمكن السكان من نقل حاصلاتهم

الحيوانية والزراعية بسهولة الى مراكز الاستهلاك الرأيسة ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعدى ذلك الى هجرة عدد من أبناء الريف الشمالى الى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق لغرض كسب العيش والتخلص من الفـــاقـة •

٣ ـ المنطقة شبه الجبلية :

يغطى الاقليم شبه الجبلى أراضى واسعة تتكون من مناطق سهلية وهضاب وتلال تبلغ مساحتها ٦٧٫٠٠٠ كيلومترا مربعا أى ما يعادل ١٥٪ من مساحة العراق أو ثلاثة أضعاف المنطقة الجبلية العالية ويسكنها حوالى مليون نسمة • ان هذا العدد من السكان قليل اذا ما قورن بمساحة الاقليم وعليه نجد أن كثافته تقل عن كثافة المنطقة الجبلية المرتفعة حيث تقدر بحوالى ١٦ نسمة فى الـكيلومتر المربع الواحد • تختلف الـكثافة فى هذا الاقليم نفسه من منطقـة لاخرى تبعـا للموقـع الجغرافى ولوجود المصادر الطبيعية وكذلك لاختلاف الوضع الطوبغرافى والتربة ووفرة الموارد المائية فى كل جزء منه • على أساس هذه العوامل نلاحظ أن مراكز السكن الرئيسة تتجمـع فى النطاق الممتد ما بين دجلة من الشمال الغربى اعتبارا من مدينة الموصل ونهر ديالى من الجنوب الشرقى بينما تقل ظاهرة الـكثافة فى المنطقة الواقعة غربى نهر دجلة اعتبارا من الموصل أيضا حتى حدود العراق الواقعة الى غربى منطقة سنجار ، أما المنطقة الثـانية التى تقل فيها الـكثافة فهى الممتدة الى الجنوب الشرقى من ديالى اعتبارا من خانقين • ان السبب فى تركز السكان فى المنطقة الممتدة ما بين دجلة وديالى بلا شك يرجع الى موقعها الجغرافى ذلك الموقع الذى يصلها بمنطقة السهل الرسوبى ومراكز العمران الـكبيرة والصغيرة فيه والى وجود السهول الفسيحة ذات التربة الخصبة الصالحـة للزراعة والى توفر الموارد المائية من أمطار وأنهار ومياه جوفية تلك العوامل الطبيعية التى خلقت من الاقليم منطقة جذب واستقرار دون سواها من جهات هذا الاقليم شبه الجبلى • لقد قامت معظم مراكز السكن الـكبيرة منها والصغيرة

حول ضفاف دجلة وروافدها وبالقرب من المنابع المائية كالعيون والكهاريز • أما العامل الثانى الذى يعزى اليه تكتل السكان فى هذا النطاق فهو استغلال حقول البترول ذلك المصدر الذى يستثمر فى منطقة عين زاله وكركوك ونفط خانه •

٤ ـ المنطقة الصحراوية :

تشمل منطقة الهضبة الصحراوية بادية الجزيرة الممتدة ما بين دجلة والفرات جنوبى اقليم جبل سنجار والبادية الشمالية والجنوبية الواقعتين غربى مجرى الفرات وتبلغ مساحة هذه الهضبة ٢٢٢٫٠٠٠ كيلومترا مربعا أو ما يعادل ٤٩٪ من مجموع مساحة العراق ويسكنها عدد قليل من السكان معظمهم من القبائل البدوية المتنقلة وتندر فيها مراكز السكن الا اذا استثنينا بعض الواحات التى تمثل مراكز ومحطات لتموين وتجهيز هذه القبائل ، وقد قدرت نفوس تلك المجموعات البدوية بحوالى ٢٠٥٫١٢٠ نسمة وعليه كانت كثافة السكان فيها لا تزيد عن نسمة واحدة فى الكيلومتر المربع الواحد • لقد دلت التخمينات بأن عدد القبائل فى الماضى كان أكثر منه الان يوم أن كانت الصحراء منطقة جذب بسبب مرور القوافل التجارية فوق تربتها ما بين العراق وبلاد الشام • كانت تمثل القبائل وقتذاك السلطة المتحكمة فى هذه الصحراء حيث كانوا يقومون على حراسة القوافل التجارية عبرها لنقل البضائع التجارية القادمة من الشرق الاقصى وايران نحو بلاد البحر الابيض المتوسط ، لهذا السبب اجتذبت القبائل نحوها ولكن على أثر موت الحركة التجارية المعتمدة على القوافل فيها فقدت أهميتها فأصبحت منطقة طرد لهذه المجموعة البشرية • أما عامل وجود البترول فى العراق الذى اجتذب أعدادا من هؤلاء البدو للاشتغال فى حقوله كان أيضا سببا فى قلة عددهم فى هذه الصحراء وكذلك الزراعة التى اجتذبت قسما آخر منهم مما ادى الى تقلصهم من ٦٠٠٫٠٠٠ نسمة فى الماضى الى ٢٠٥٫١٢٠ فى الوقت الحاضر • هذا ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية ، أما العوامل الطبيعية المتمثلة بفقر البيئة المتأتى من قلة الموارد المائية والتربة الفقيرة والمناخ

الصحراوى الجاف الذى لا تزيد أمطاره عن خمس بوصات كمعدل سنوى وهى كمية لا تساعد على قيام حياة رعوية كافية ، ومما يزيد الامر صعوبة هو تذبذب نظام سقوط الامطار من سنة لأخرى مما يعرض حياتهم الى خطر الجفاف الذى يودى بموت قطعانهم مما ترتب عليه أن يعيش البدو فى هذه البيئة فى ظروف اقتصادية قاسية • لقد شعرت السلطة بما يقاسيه هؤلاء الرعاة فأخذت بحفر كثير من الآبار فى مناطق متفرقة من هذه الهضبة الصحراوية لغرض توفير المياه لهم ولماشيتهم ولكن يظهر ان المياه الجوفية محدودة الى جانب انها مالحة مما قلل من اهميتها • وبهذا الصدد يجدر ان نستعرض الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة من السكان التى تعيش فى مستوى معاشى منخفض بسبب بيئتهم الفقيرة وطبيعة تجولهم الدائم وابتعادهم عن المناطق المعمورة انتجاعا للكلاء أينما وجد فى بطن هذه الصحراء • فان عماد حياتهم الاقتصادية فى الدرجة الاولى الابل التى ينتقلون عليها ويستفذون من لبنها ويكتسون من وبرها وان قسما منهم يربى الاغنام والماعز بجانب تربية الابل • ولا شك ان معظم النفع فى هذا يعود للشيوخ واقاربهم فى الدرجة الاولى •

أن حياة التجول التى يحيونها ومجانبتهم احتراف الزرعة تجعل أمر توطينهم صعبا ولكن بالرغم من ذلك يمكن أن نقول بأن تبدل بعض الاحوال فى بيئتهم وتطور وسائل العيش مثل انعدام عادة الغزو وحراسة القوافل التجارية التى تسير فى الصحراء تحت امرتهم كانت فى السابق من حياتهم العامة وعليه فان اختفاء تلك الظاهرتين يعد عاملا مشجعا فى توطينهم حيث لوحظ ان قسما من عشائر شمر وعنزة اخذ يفكر فى التوطن وينصرف الى احتراف الزراعة فى السنوات الاخيرة كما ان قسما آخر منهم اخذ يرد الى بعض انحاء الريف ويشتغل فى بعض المواسم بنقل الحاصلات على الابل من مكان لآخر • من هذا يتضح ان حياتهم شاقة ومستواها منحط بالرغم من انهم يقومون بمعظم الاعمال الانتاجية ومرد ذلك ان هذه الجماعة محرومة من الارض والموطن الثابت المستقر بالرغم من وجود اراضى واسعة قابلة للزراعة وتتوفر لها جميع لعوامل والظروف المواتية للانتاج من موارد مائية

غزيرة ومناخ صالح لزراعة معظم الغلات الزراعية الاقتصادية المعروفة فى ايناطق المعتدلة الدفيئة فى العالم وتربة خصبة فضلا عن الثروة النفطيـــة المعدنية التى يمكن ان تسخر وارداتها وعوائدها لاعمار القطر والترفيه عن جميع طبقات السكان عامة والبدوية خاصة • ويجدر بنا ان نلاحظ ايضا ان العراق فى الحقيقة يعانى نقصا فى الايدى العاملة وذلك لعدم توازن عـدد سكانه مع مصادره الطبيعية الامر الذى استلفت نظر السلطات المسؤولة فى الايام الاخيرة مما دعا الى اتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل فى احيـــاء الاراضى القابلة للزراعة واستثمارها وهى مساحات لا تقل عن ٤٩ مليون مشارة (دونم) ، وانه مـــن الحيف والعجب ان تتوفر جميع هـــذه الامكانيات فى هذا الوادى وان لا يبادر الى الاستفادة من هذه القوى الطبيعية لتوطين هذه الجماعة البدوية التى تكاد تصبح مشردة غير مستقرة فى هـذا الوطن ، ومن المؤلم حقا الا لا يسارع المسؤلون الى تسخير هـذه الايدى العاملة واستخدامها فى زيادة الانتاج التى لا بد أن تؤدى الى حدوث انقلاب عام فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيما اذا استخدمت لانها تشـكل نسبة لا يمكن التفريط والاستهانة بها •

ولا شك ان العلاج ا لوحيد لهذا الوضع هـــو التفكير الجدى فى تعميم الملكية الصغيرة وتوزيع الاراضى الزراعية على القبائل المتنقلة التى لم تتوطن حتى الآن توطينا يربطها بالارض الامر الذى سيؤدى فى آخـــر المطاف الى الاصلاح المنشود الذى سينتشل هؤلاء الرعاة من قسوة هـــذه البيئة الصحراوية التى تتحكم فى مصائرهم وحياتهم ولا حيلة لانقاذهم من ذلك الا بتوطينهم فى الاراضى التى ستسغل بواسطة المشاريع الزراعيـــة الحديثـــة •

السكان عامل انتاجى :

من المعروف اقتصاديا وجغرافيا ان هناك عـــلاقة وثيقة بين الارض والانسان الذى يسكن على تربتها ، ففى كل قطر تظهر آثار هذه العلاقـة فى درجـة استغـلال مصادر الارض وفى نوع الاساليب التى يستعملهـا

الانسان فى الانتاج • ان السكان والارض عاملان يتفاعل كل منهما مع الآخر وعلى مقدار هذا التفاعل يتوقف تطور الاقتصاد الزراعى فى الاقاليم، وبكلمة اخرى ان الانسان هو الواسطة التى تسخر موارد الارض وتحول طاقاتها الكامنة الى مادة انتاجية يستثمرها لمنافعه ، فعلى أساس هذه القاعدة الاساسية نشاهد ان درجة تقدم الاقليم يتوقف الى حد كبير على درجة التوازن بين هذين العاملين الرئيسين ((The man-Land balance" الانسان والارض • وتطبيقا لظاهرة التوازن هذه نجد ان عددا من البلاد التى تشكو ضغطا كبيرا من كثرة سكانها مقابل مساحات محدودة من الارض التى تسكن عليها هذه الاعداد ، ومعنى ذلك ان التوازن بين المصدرين ينعدم وخير مثال يكشف لنا هذه الحقيقة مصر والهند والصين وجاوة • ان هذه البلاد تشكو عدم التوازن بين مساحة اراضيها الزراعية وكثافة سكانها التى باتت تهدد بالخطر وقد ظهر أثر ذلك الضغط فى صغر وحدة الارض الاستثمارية (الملكية الصغيرة) الامر الذى انعكست نتائجه فى انخفاظ مستوى المعيشة وانحطاط دخل الفرد وتعويضا لهذا النقص فقد اتبعت اساليب « الزراعة الكثيفة » فى هذه الاقطار لكى ترفع من القوة الانتاجية للوحدة الزراعية حتى يمكن انتاج اكبر كمية من المحاصيل الزراعية لمواجهة هذه الملايين من السكان ولكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة والطرق الانتاجية المتبعة فأن المشكلة ستبقى فى المدى الطويل طالما وان نمو السكان مستمرا فى هذه الاقطار ذات الارض المحدودة والامكانية الثابتة التى ليس باستطاعتها ان تتجاوز القوانين الاقتصادية المتمثلة بنظام الفلة المتناقصة •

اما اذا استعرضنا ظاهرة توازن الارض والسكان فى العراق فاننا نجد ان الوضع يناقض ما شاهدناه فى تلك البلاد الموما اليها سابقا لان مساحة الارض القابلة للزراعة كبيرة وللفدان القدرة بأن يلعب دوره فى استغلالها فهى تقدر بحوالى « ٤٩ » مليونا من الدونمات او « ١٢١٫٠٠٠ » كيلومترا مربعا او ما يعادل ٢٧٪ من مجموع مساحة العراق ، وان هذه الارض بلا

شك تزيد عن حاجة سكانه البالغة حوالى « ٧ » ملايين نسمة • ان هـذه الاعداد من السكان ليس فى وسعها استثمار هذه الارض الواسعة بالطرق العلمية والفنية الحديثة وذلك لنقص فى اليد العاملة التى تلعب دورهـا الايجابى الاول بين عوامل الانتاج الاخرى وعليه يجب أن تتعامل الـكفّة بين هذا العامل وبين مساحة الارض حتى يمكن استغلالها على وجـه منتج يتفق والتطور الحديث الذى احرزته بلاد أخرى متقدمة فى الزراعة •

تدل المعلومات التى امـكن الحصـول عليها أنه فى خـلال الثمانى والثلاثين سنة الاخيرة بأن الزيادة الحاصلة من نمو السكان قد بلغت حوالى ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩١٩ وهذا يفسر لنا ان هـذه الزيادة كانت تتمشى مع تطور الوضع الاقتصادى الذى انعكست آثاره فى ارتفاع مستوى المعيشة الذى نتج عنه تحسن فى الاحـوال الصحية وفى المسكن والملبس والمأكل والوسائل الاجتماعية المختلفة التى كان مـن أهم نتائجهـا زيادة الولادات وقلة الوفيـات التى نجم عنها الزيادة الطبيعية فى اتجاه العـام للسكان ، ولما كان التطور الاقتصادى هـو العمود الفقرى لزيادة عـدد السكان فهو آخذ مجراه الطبيعى فى جميع المجالات الزراعية والصـناعية والتجارية وفى استغلال الثروة النفطية وعليه نأمل ان تكون النتيجة ايجابية يستطيع الباحث على ضوئها ان يتنبأ بأن عدد سكان العراق سيصـل فى أربعين السنة القـادمة الى ضعف عدده الحالى إن لم يكن أكثر هذا فيمـا اذا طبقت القواعد الآتية :ـ

١ ـ اذا وضعت خطة تهدف الى استغلال المصادر الطبيعية على اسس سليمة وخاصة الارض والموارد المائية المختلفة وذلك باتباع سياسة زراعية حكيمة وثابتة لا تتغير بتغير الاشخاص والاوضاع فان أثر ذلك سيظهر فى تحسين الحياة المعاشية والوسائل الاجتماعية الاخرى •

٢ ـ ان تحسن الحالة الاقتصادية ستؤدى حتما الى قلة الوفيات ومعنى ذلك حدوث زيادة مستمرة للسكان يمكن استخدامها فى المستقبل فى استغلال الامكانيـات الطبيعية وخاصة استثمار الاراضى الجديدة والصناعات الناشئة

ولنا خير مثال على ذلك أقطار غربى اوربا التى اتفقت زيادة نفوسها مع نهضتها الاقتصادية فى العصر الحديث ، فاذا ما اردنا ذلك للعراق ففى وسعنا ان نسترشد بخطواتهم وان نستفيد بما يتفق وظروف بلدنا .

٣ ـ ان من بين الموارد الطبيعية المتوفرة حاليا دخل البترول تلك الثروة لتى يمكن تسخيرها فى شراء واستخدام الوسائل الفنية وآلات الميكانيكية والخبراء والاخصائيين وأصحاب الاعمال الادارية تلك العوامل التى تعتبر المقومات الضرورية للنهضة الاقتصادية الصحيحة لان استخدامها سيكون الدافع على تغلب المصاعب وبالتالى استثمار جميع القوى الطبيعية بطرق علمية صحيحة موجهة .